الصراعات الطائفية والمذهبية.. رؤية تاريخية

محسن محمد صالح

يحتفل برنارد لويس هذا العام بذكرى ميلاده الـ98، ولعله يستطيع أن يودع الدنيا وهو يظن أنه حقق بعضا من أمانيه في إعادة رسم الخرائط السياسية بالمنطقتين العربية والإسلامية على أسس طائفية وعرقية.

هذا المستشرق المشهور –وهو يهودي صهيوني متعصب– كتب رسالته للدكتوراه حول طائفة «الحشاشين»، وهي طائفة منشقة عن الإسماعيلية الشيعية، وكان يرى في تمزيق المنطقتين العربية والإسلامية طائفيا وعرقيا استجابة طبيعية لدواعي التاريخ والجغرافيا والثقافة والتراث.

وكان يرى في هذا التفكيك خدمة كبرى للمشروع الصهيوني وضمانة أساسية لبقاء «إسرائيل» القائمة على فكرة يهودية الدولة، في بيئات طائفية وعرقية مشابهة.

وكان للويس تأثير كبير على مدرسة المحافظين الجدد وعلى جورج بوش الابن الذي غزا العراق وسعى لإعادة ترتيب أوضاعه على أسس طائفية وعرقية.

في الرؤية الدينية

لم تكن المنطقتان العربية والإسلامية بحاجة إلى انتظار لويس وأمثاله حتى تشهد نزاعات طائفية، فالاختلافات تعود إلى جيل الصحابة الأول رضوان الله عليهم، والاختلاف من طبيعة البشر، فالناس يختلفون في الأديان والأفكار والثقافات والمعايير والأولويات والأذواق وفي درجات العلم والذكاء والغنى والنفوذ والجمال.

وفي هذه الحياة لم يسلم زعيم ولا مفكر ولا قائد ولا نبي ولا حتى الذات الإلهية من سخرية الناس وإساءاتهم، غير أن هناك قواعد للسلوك ومعايير للحياة تكاد تجمع عليها كافة العقائد والأيدولوجيات كالدعوة إلى الصدق والأمانة والعدل وكف الأذى، بغض النظر عن مدى التزام الناس بها.

والإشكالية هنا لا تكمن في وجود الاختلاف ذاته، وإنما في القدرة على إيجاد بيئة وأنظمة وقوانين تدير عملية الاختلاف، بحيث يتحول إلى اختلاف تنوع وإبداع، لا إلى اختلاف صراع ودمار.

اعترف الإسلام بوجود الاختلاف بين البشر ﴿إنا خلقناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا﴾ (13/الحجرات) ، ورفض الإكراه في الدين، ووفر الحماية والرعاية لأتباع الديانات الأخرى، وكانت هناك تعليمات لإدارة الخلاف بين المسلمين أنفسهم ﴿فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول﴾ (59/النساء)، ﴿وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما، فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله﴾ (9/الحجرات).

واتبع علماء المسلمين عبر التاريخ بشكل عام فقه علي بن أبي طالب كرم الله وجهه في قتال المسلمين بعضهم بعضا، فإذا قوتل «البغاة» فلا يُطارد هاربهم، ولا يُقتل أسيرهم، ولا يُجهز على جريحهم، ولا يُغنم لهم مال، ولا يُسبى أو يُسترق (يصبح عبدا أو رقيقا) منهم أحد، وهو ما فعله علي رضي الله عنه في قتال الخوارج وغيرهم.

وكان من المعروف في مدارس الفقه الإسلامي أن المسلم لا يُكفر إلا إذا أنكر معلوما من الدين بالضرورة، أو تصرف بطريقة لا تحتمل تفسيرا إلا الكفر، وقد جعل هذا مساحة التسامح والاختلاف بين المسلمين ومذاهبهم واسعة جدا، وتدخل في مسائل العقائد والعبادات والمعاملات.

التجربة التاريخية

يقع كثيرون ضحية كتابات المستشرقين ومن تبنى أفكارهم من مؤرخي العرب والمسلمين المعاصرين في تشويه صورة التاريخ الإسلامي للمنطقة، وفي تصويره باعتباره تاريخ حروب ونزاعات وصراعات عرقية وطائفية، لأن هؤلاء يتعمدون التركيز على التاريخ السياسي، وعلى صراع البيوتات الحاكمة، ويبحثون عن مواطن الخلاف فيضخمونها وينفخون في نارها.

ولسنا ننكر الاختلافات والصراعات، فهذا أمر طبيعي في حركة التاريخ وفي سنة التداول والتدافع بين الناس، ولكننا نضع ألف علامة استفهام: لم لا يُذكر التاريخ الحضاري للمنطقة؟ ولم لا يركز على جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية عندما كانت حضارتنا الإسلامية تقود البشرية مئات السنين، وعندما كانت معظم مناطقنا تنعم بالاستقرار والتسامح الديني ورغد العيش مقارنة بأوروبا التي كانت تتخبط في الصراعات الدينية الدموية؟

إن أطول فترة استقرار شهدتها أوروبا في تاريخها هي تلك التي تلت الحرب العالمية الثانية، وإن كل من قتل على خلفيات طائفية ومذهبية في حروب المسلمين لبعضهم –أو في مناطقهم– طوال تاريخهم (نحو 1400 عام) يقل بكثير عن عدد من قتل من الأوروبيين بأيدي الأوروبيين في الحرب العالمية الأولى وحدها، أو في الحرب العالمية الثانية وحدها!

وبشكل عام، عانى العرب والمسلمون من حالات عدم استقرار وحروب في فترات وجغرافيات محدودة، وارتبط ذلك على الأغلب بالصراع السياسي وبصعود الدول أو سقوطها، غير أن الدول التي حكمت في مناطق العرب والمسلمين على مدار التاريخ كانت بشكل عام تترك للناس حياتهم الشخصية والدينية والمذهبية ما داموا لا ينازعونها السلطة.

ولأن أغلبية البيوتات الحاكمة وأغلبية المسلمين الساحقة كانت تنتمي إلى «أهل السنة» فلم يكن لدى هؤلاء تعصّب طائفي ولا شعور بأنهم كيان طائفي، بقدر ما كان شعورهم بأنهم «الأمة»، وأنهم البحر الذي يسع الجميع، ولو كان لهؤلاء تعصب طائفي أو سلكوا مسالك محاكم التفتيش في إسبانيا لتم اجتثاث معظم الفرق والطوائف الأخرى منذ أمد بعيد.

وبشكل عام، فإن مدرسة «أهل السنة» كانت تتشدد كثيرا في التكفير وفي إراقة الدماء، وتضع لذلك شروطا قاسية، ولذلك كان خيار التسامح الديني والتعايش والدعوة بالحسنى هو الأصل، وهو الغالب على مسار التاريخ الإسلامي.

وعلماء السنّة بشكل عام –بمن فيهم ابن تيمية– لم يكفروا الشيعة الإثني عشرية، وإن كانوا كفروا فرقا صغيرة باطنية منحرفة، فقد اكتفوا من هذه الفرق بالظاهر الثابت عنها وأوكلوا السرائر إلى الله سبحانه، ولم تقم دول الإسلام وجيوشها بمحاربة تلك الفرق أو استئصالها أو إكراهها على أمور دينية.

يذكر الشيخ الدكتور مصطفى السباعي رحمه الله في كتابه «من روائع حضارتنا» نماذج للتسامح الديني، فينقل عن خلف بن المثنى نموذجا للحلقات العلمية الشعبية التي كانت تعقد في القرن الثاني الهجري، إذ يقول خلف: لقد شهدنا عشرة في البصرة يجتمعون في مجلس، لا يعرف مثلهم في الدنيا علما ونباهة، وهم الخليل بن أحمد صاحب النحو (وهو سني)، والحميري الشاعر (وهو شيعي)، وصالح بن

عبد القدوس (وهو زنديق تنوي)، وسفيان بن مجاشع (وهو خارجي صفري)، وبشار بن برد (وهو شعوبي خليع ماجن)، وحماد عجرد (وهو زنديق شعوبي)، وابن رأس الجالوت (وهو يهودي)، وابن نظير المتكلم (وهو نصراني)، وعمر بن المؤيد (وهو مجوسي)، وابن سنان الحراني (وهو صابئي)، كانوا يجتمعون فيتناشدون الأشعار ويتناقلون الأخبار.

وفي بعض فترات التاريخ الاستثنائية عانى المسلمون اضطهادا طائفيا دينيا كما حدث لأهل شمال أفريقيا تحت حكم الدولة الفاطمية التي تبنت المذهب الإسماعيلي، وكما حدث للسنة في إيران عندما تبنت الدولة الصفوية المذهب الشيعي الإثني عشري، وأكرهت الناس على التشيّع.

وعندما سيطرت الدولة العثمانية على العراق في النصف الأول من القرن الـ16 كان معظم جنوب العراق لا يزال سنيا، وتحول هذا الجنوب إلى أغلبية شيعية في الفترة 1750–1900 تقريبا، وكان

لا يزال تحت سيطرة الدولة العثمانية، وهي دولة سنية تبنت المذهب الحنفي.

حاول الاستعمار الغربي الذي سيطر على بلدان المسلمين الضرب على المشاعر الطائفية والمذهبية والعرقية، مستخدما قاعدة «فرّق تسد»، كما أنه رغم دعاويه العلمانية وفر الغطاء والحماية لحملات التنصير كما في أفريقيا والقارة الهندية وإندونيسيا.

فمثلا قسّم الاستعمار الفرنسي سوريا تقسيما طائفيا (دمشق، حلب، الدروز، العلويون، لبنان الكبير)، وحاول الفرنسيون بسط حمايتهم ورعايتهم للمسيحيين، وغذوا التعصب والمخاوف الطائفية، ولم يختلف البريطانيون والإيطاليون والهولنديون عن الفرنسيين كثيرا في سياساتهم.

حركات الاستقلال

وأخذت حركات الاستقلال في العالم العربي والإسلامي شكلا وطنيا يجمع كافة مكونات الأمة ضد الاستعمار، ولم تأخذ شكلا طائفيا، وكان يسع الجميع المشاركة فيها، بل وفي قيادتها دونما حساسيات، كما في قيادة سلطان الأطرش (درزي) الثورة السورية ضد الفرنسيين.

وقدم المسلمون والمسيحيون في الثورة الفلسطينية ضد البريطانيين وضد المشروع الصهيوني نماذج متميزة في المقاومة والوحدة الوطنية، كما أن الحركات النهضوية والإصلاحية والثورية الإسلامية لم تأخذ شكلا طائفيا ولا متعصبا ولا تكفيريا، ثم إن أهل المنطقة العربية الذين تنتمي أغلبيتهم الساحقة للمذهب السني لم ينظروا بحساسية أو عداء إلى العديد من رواد الفكر القومي العربي الذين انتموا لطوائف أخرى أمثال ميشال عفلق وزكي الأرسوزي وقسطنطين زريق، وغيرهم.

وعلى ذلك، فإن البيئة العربية والإسلامية شكلت حاضنة تسامح وأمان وتعايش مشترك على مدى قرون طويلة لجميع الطوائف والأديان، وأي تجاوزات لذلك كانت تأخذ شكل الاستثناء المؤقت والمحدود.

الصراع الطائفي

في السنوات الماضية ظهرت تيارات متعصبة وتكفيرية وبرزت مظاهر طائفية في المنطقة، وكان من أبرز أسباب ظهورها:

– دعم الاستعمار الغربي أقليات معينة، وكرّس لديها المخاوف من الأغلبية المسلمة، مما دفع بعض زعماء وتيارات هذه الأقليات للاحتماء بالمستعمر، أو طلب ضمانات ومزايا خاصة بهم تضمن وضعهم الطائفي.

– سعت بعض القيادات والاتجاهات في الأقليات الطائفية إلى تنظيم تكتلات لحماية مصالحها، فمثلا اخترق منتمون للطائفة العلوية الجيش السوري وحزب البعث، وسيطروا بعد ذلك من خلالهما على الدولة في سوريا.

وقد أشعر ذلك جمهورا عريضا من السوريين بأنه يتم تهميشهم على أسس طائفية، مع انعدام فرصهم في التغيير الديمقراطي والتداول السلمي للسلطة، وقد نتجت عن هذا ردود أفعال أخذت طابعا طائفيا ومتعصبا.

– تميزت الكثير من الأنظمة العربية التي نشأت بعد الاستقلال عن الاستعمار بتبني القومية العربية وأيدولوجيات علمانية، ونحت منحى استبداديا وفاسدا، وحاربت في الوقت ذاته التيارات الإسلامية المعتدلة وقمعتها وطاردتها، ومنعتها من حرية العمل. وقد أوجد ذلك فراغا في الساحة الإسلامية، كما أوجد شعورا بالقهر والظلم وانسداد الأفق السياسي لدى الكثيرين، مما ساعد على ظهور اتجاهات متطرفة لم تأخذ حظها من العلم الشرعي، ولا الخبرة السياسية، ولا التفاعل مع حركة الحياة.

ومع غياب الترشيد والتوجيه عنها، ومع إصرار الأنظمة على التعامل الأمني والعسكري معها انغلقت هذه الاتجاهات على نفسها وأخذت طابعا ثوريا غير منضبط بضوابط الشرعية والفقهية التي وضعها علماء المسلمين، فتساهل بعضها في التكفير وإراقة الدماء.

– أثار السلوك الغربي الأميركي في دعم الكيان الإسرائيلي واحتلاله فلسطين وطرده شعبها غضب قطاعات واسعة من العرب والمسلمين الذين فسر الكثير منهم الأمر وفقا لخلفيات دينية وحضارية. وأسهم في تكريس هذه المشاعر والقناعات الاحتلال الأميركي لأفغانستان والعراق، وما عاناه المسلمون في البوسنة والشيشان وميانمار (بورما) وكشمير وجنوب الفلبين، وغيرها.

– أثار نجاح الثورة الإسلامية في إيران مخاوف عدد من الأنظمة العربية والغربية، كما أثار مخاوف وقلق بعض قطاعات المسلمين السنة.

وفي الوقت الذي عملت فيه أنظمة عربية على زيادة التعصب الطائفي تجاه إيران هروبا من استحقاقات الإصلاح الداخلي أو من مواجهة العدو الصهيوني ارتاحت الأنظمة الغربية لتأجيج المشاعر الطائفية بين المسلمين لإشغال الناس عن قضاياهم الكبرى في التغيير والإصلاح والنهضة وفي تحرير فلسطين.

ومن جهة أخرى، فإن السلوك الإيراني في العراق وسوريا واليمن لم يكن مفهوما لدى قطاعات كبيرة من المسلمين وتحديدا السنّة، وأعطيت له تفسيرات ذات طبيعة طائفية استعدّت الكثيرين تجاه الشيعة، كما أن السلوك الطائفي للحكومات التي توالت على حكم العراق بعد الاحتلال الأميركي زاد من تأجيج هذه المشاعر، كما وجدت بؤر أخرى للصراع أخذت تفسيرا طائفيا كما في البحرين وشرق السعودية وباكستان، وغيرها.

نحو مخرج مناسب

التعصب الطائفي والمذهبي لا يقتصر على المسلمين ومناطقهم، بل هناك تعصب منتشر في العالم قد يكون مسيحيا أو يهوديا أو بوذيا أو هندوسيا، وهناك أنظمة عالمية لا تسلم سياساتها من خلفيات دينية وثقافية تتسبب في تأجيج الصراعات.

والنزاع الطائفي قد يجر المنطقة إلى حالة من التمزق والصراعات والتفكيك لا يستفيد منها سوى أعداء الأمة، وهذا النوع من الصراعات هو صراع أعمى ومدمر للجميع، وحتى لتلك الأنظمة التي تلعب اللعبة الطائفية أو تسلك مسلكا طائفيا.

وتكمن أولى خطوات العلاج في احترام إرادة شعوب المنطقة وحقها في تقرير النظام السياسي الذي تريده، وفي منع التدخل الخارجي، وفي إتاحة البيئة الإيجابية الحرة للتيارات الإسلامية المعتدلة للعمل، والكف عن محاولات تهميشها واستئصالها.

عن «الجزيرة نت»

العلاقات الخليجية - الخليجية .. مستقبل واعد

د. شمسان بن عبد الله المناعي

العلاقات الخليجية – الخليجية كانت ولا تزال بخير، ولكن هناك من المحللين السياسيين من ينظر إلى الأمور من منظار واحد، وخاصة الجانب السياسي، ولا يعرف الكثير عن الجوانب الأخرى الاقتصادية والاجتماعية، ومن جانب آخر هناك أطراف في المنطقة وخارجها تهدف إلى صب الزيت على النار لتمزيق الصف الخليجي الواحد لتحقيق مكاسب معينة وأهداف خاصة لها، ولعل من أهم هذه الدول إيران التي ترى في ضعف دول الخليج العربي قوة لها، ولا يعرف هؤلاء حقيقة العلاقات الخليجية – الخليجية، يكفي أن ندلل هنا على قوة العلاقات الخليجية – الخليجية باستمرارية بقاء هذا التكتل السياسي منذ أكثر من ثلاثين سنة، فمهما بدا من خلافات بين دول الخليج العربي فإن ما يجمع بينها أكبر من هذه الخلافات التي تطفو على السطح بين الحين والآخر، وذلك لأن تشابك المصالح بين هذه الدول وتشابه الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بينها يجعل من هذه الدول كتلة واحدة. وظاهرة الخلافات بين الدول ليست شيئا غريبا ولا جديدا، فالاتحاد الأوروبي مثلا الذي يضم دولا تختلف في ظروفها وثقافاتها ومصالحها في بعض الأحيان تشهد خلافات فيما بينها، وهذه الخلافات ليست دليلا على الضعف إنما تدل على التفاعل والتواصل فيما بين هذه الدول، وما زالت دول أوروبا مستمرة في الحفاظ على هذه الوحدة.

إن دول الخليج العربي لها خصوصية، يمكن أن نطلق عليها خصوصية كيان الزمان والمكان، فهي جميعها مرت بالظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية نفسها إلى حد كبير، وهناك تشابه بين كياناتها السياسية حيث إنه على رأس السلطة هناك قبائل ترتبط برابطة الدم والمصير المشترك، مما لا يتيح لأحد اختراق هذه العلاقات، والدليل على ذلك أنه على الرغم من الخلافات التي عصفت بدول المجلس، فإن هذه الدول بقيت وما زالت في كيان واحد. فمثلا دولة قطر تدرك أن لها روابط قوية مع دول الخليج مهما بدا من خلافات بينها وبين بعض دول الخليج، كما حدث مؤخرا من سحب للسفراء من قبل بعض دول الخليج منها، وهي تعرف أن العلاقة مع دول الخليج هي علاقة بين الشعوب الخليجية، وهي أكبر من العلاقة بين المسؤولين، وأنها في جميع الأحوال لا يمكن أن تسمح لأي كان بأن يعكر علاقاتها بدول الخليج، ومصيرها واستقرارها مرتبط بدول الخليج بشكل أو بآخر. والأهم من ذلك وجود المملكة العربية السعودية وثقلها السياسي على المستويين الإقليمي والدولي، فهي صمام أمان لأن تبقى العلاقات الخليجية – الخليجية قوية بين كل الدول الخليجية.

وكذلك الحال في مسيرة مجلس التعاون الخليجي، فرغم أنه لم يرتق بعد إلى طموحات المواطن الخليجي، فإنه عند الضرورة يظهر دور هذا المجلس، وهذا تجلى في دخول قوات درع الجزيرة مملكة البحرين، عندما تعرضت لأحداث عام 2011، التي وقفت وراءها إيران وحزب الله.

ولا ننسى أن دول الخليج العربي في محيطها الإقليمي، تعرضت لثلاث حروب متتالية خطيرة، بدءا من الحرب العراقية – الإيرانية من سبتمبر 1980 حتى أغسطس 1988، التي اضطرت فيها دول الخليج للوقوف مع العراق بسبب التهديدات التي كان يطلقها حينها الخميني بتصدير الثورة ليس إلى دول الخليج ولكن للعالم أجمع، وبعدها مباشرة حرب الخليج الثانية، حرب تحرير الكويت، من 17 يناير إلى 28 فبراير 1991، وبعدها حرب الخليج الثالثة، التي تمثلت في الغزو الأميركي للعراق عام 2003، حيث كان لهذه الحرب انعكاساتها على دول الخليج العربي، التي ما زالت آثارها إلى اليوم، على الرغم من انسحاب القوات الأميركية من العراق، إلا أن ما يحدث في العراق الآن من اقتتال يهدد أمن الخليج، بسبب غموض الموقف في العراق.

وفي جميع هذه الحروب تأثرت دول الخليج العربي، ليس أمنيا فحسب، إنما كذلك ماديا، فلقد اضطرت هذه الدول لشراء الأسلحة وتطوير قدراتها العسكرية للحفاظ على أمنها واستقرارها.

«إن أهل مكة أدرى بشعابها». هناك من لا يعلم أن دول الخليج العربي تربطها مشاريع استثمارية مشتركة كثيرة، وأن هناك تجارة بينية بين دول الخليج، إن دول الخليج ليست دول نفط فقط. وإن من مصلحة دول الخليج أن يستمر الاستقرار والأمن فيها، والعالم كله يدرك ذلك، حيث تمثل دول الخليج 40 في المائة من الاحتياطات النفطية المكتشفة، و23 في المائة من احتياطات الغاز العالمية، وتسهم دول الخليج في استقرار النفط، كونها أكبر مصدر للنفط، وبنسبة 25 في المائة من إجمالي الصادرات العالمية، ولذا فإن دول العالم جميعها، وخاصة الدول الكبرى، تحرص على أن تكون العلاقات الخليجية – الخليجية بخير، وليس دول الخليج فقط، ومن يعتقد أنه من الممكن أن يعكر صفو العلاقات بين دول المجلس فهو واهم، حيث إن الخلافات التي تحدث بين بعض دول المجلس هي خلافات البيت الواحد، ولا ترقى إلى نزاعات تمزق هذه العلاقات. إن قيادات دول المجلس تدرك ذلك، ولذا هي حريصة على قوة هذه العلاقات، والخلافات ما هي إلا استثناءات تحدث بين الحين والآخر، كسحاب صيف ليس إلا.

إن دول الخليج اليوم غير دول الخليج الأمس، فكما زادت هذه الدول في مشاريعها ونموها السكاني وأصبحت منطقة جذب لكثير من الجنسيات المهاجرة وشركات الاستثمار، كل ذلك أوجد مشكلات جديدة أثرت على العلاقات بين هذه الدول، وما حدث، خاصة في مصر، أوجد نوعا من الخلافات التي لا تمس جوهر العلاقات الخليجية – الخليجية، وبمجرد أن تسير الأمور في طريقها الصحيح فسوف ينعكس ذلك إيجابا على العلاقات الخليجية – الخليجية. إن قادة المجلس يدركون تماما أن أي تهديد لدولة من دولهم هو تهديد للجميع، وأكبر دليل على استشعارهم بذلك هو ما جرى التوصل إليه في القمة الخليجية الأخيرة، إذ دعا البيان الختامي إلى «اعتماد إنشاء القيادة العسكرية الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي، إلى جانب إنشاء أكاديمية خليجية للدراسات الاستراتيجية والأمنية، بالإضافة إلى إنشاء جهاز للشرطة الخليجية لدول المجلس «الإنتربول الخليجي»».

لقد أغفل البعض الإنجازات الاقتصادية التي تمت بين دول الخليج، خاصة أن الإنجازات تحتاج إلى وقت، والأخطار التي تعرضت لها دول الخليج أخرت تنفيذ كثير من الإنجازات الاقتصادية، وهذا ما سبق أن أشرنا إليه في تعرض دول الخليج العربي لثلاث حروب متتالية، على الرغم من ذلك، فإن هذه الدول تسير على خطة قد تتأخر أو تتقدم، وذلك يرجع إلى كل المتغيرات التي تستجد على الساحة العربية والعالمية، ولقد شهدت عملية التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي تطورات إيجابية على مدى السنوات القليلة الماضية، من خلال تنفيذ عدد من المشاريع الاستراتيجية، مثل السوق الخليجية المشتركة، والاتحاد الجمركي، والاتحاد النقدي، والربط الكهربائي. وبالإضافة إلى ذلك، يعد إنشاء العديد من المؤسسات والهيئات المشتركة من الإنجازات المهمة التي حققتها دول مجلس التعاون الخليجي، وتتطلع دول مجلس التعاون الخليجي في الوقت الحالي لإنشاء شبكة للسكك الحديدية خلال السنوات القليلة المقبلة.

وختاما، نقول إنه لا يمكن أن ننظر إلى الأمور بمثالية خاصة أن هذه الدول منذ 50 عاما كانت شعوبها على خط الفقر، والآن أصبح دخل المواطن الخليجي يضاهي دخل الأفراد في الدول الغنية، دعونا نكن متفائلين. إن الصعود إلى القمة هو أصعب من الهبوط، فدعونا، فلنتفاءل بالمستقبل.

عن «الشرق الأوسط» اللندنية

الانتخابات التركية: أهي تصويت بالثقة أم مُغير للعبة ؟

سونر چاغاپتاي و جيمس جيفري

«في 31 مارس 2014، خاطب سونر چاغاپتاي وجيمس جيفري منتدى سياسي في معهد واشنطن. والسيد چاغاپتاي هو زميل «باير فاميلي»، مدير برنامج الأبحاث التركية في المعهد، ومؤلف الكتاب «صعود تركيا: أول قوة مسلمة في القرن الحادي والعشرين» «بوتوماك بوكس». والسيد جيفري هو زميل زائر متميز في زمالة «فيليب سولوندز» في المعهد وسفير الولايات المتحدة السابق لدى تركيا «2008–2010». وفيما يلي ملخص المقرر لملاحظاتهما».

في 30 مارس، ذهب الأتراك إلى صناديق الاقتراع لانتخاب رؤساء وأعضاء جدد للبلديات ومجالس المدن والمحافظات في انتخابات محلية جرت في جميع أنحاء البلاد. وبشكل عام، ظهر «حزب العدالة والتنمية» الحاكم قويا ليحقق سادس انتصار انتخابي له على التوالي منذ عام 2002.

ومن شأن التحليل التقليدي للنتائج أن يقارن مع نتائج الانتخابات المحلية لعام 2009. فالأحزاب الكبرى الأربع في تركيا – «حزب العدالة والتنمية» و «حزب الشعب الجمهوري» و «حزب السلام والديمقراطية» – قد زادت هذا العام من من الدعم الذي تتمتع به لتستمر في تعزيز السلطة في البلاد – التي دامت كعقد من الزمن – كنظام واقعي يضم أربعة أحزاب. ووفقا لصحيفة «حريت» التركية، عزز «حزب العدالة والتنمية» من رصيده من 38 إلى 43 في المائة، و «حزب الشعب الجمهوري» من 23 إلى 26 في المائة، و «حزب العمل القومي» من 16 إلى 18 في المائة، و «حزب السلام والديمقراطية» من 6 إلى 7 في المائة. ولا يزال «حزب العدالة والتنمية» هو الحزب المهيمن، ولكن فصيلي المعارضة الرئيسيين، «حزب الشعب الجمهوري» و «حزب العمل القومي»، حصدا معا أصواتا كثيرة أيضا، في حين عزز «حزب السلام والديمقراطية» من قاعدته في ست محافظات في جنوب شرقي البلاد، وفاز بـ60 في المائة أو أكثر من الأصوات هناك.

وعلى الرغم من أن الأتراك قد صوتوا لصالح مرشحين محليين في الانتخابات التي جرت في 30 مارس، إلا أن زعماء الأحزاب قادوا حملات على مستوى البلاد كلها. ومن ثم يمكن أن تعتبر النتائج كتصويت على الثقة قبل إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقبلة. وفي الواقع، تظهر صورة مختلفة عندما يقارن المرء النتائج الجديدة مع الانتخابات البرلمانية عام 2011: فبينما بقيت نتائج الأصوات التي حصل عليها كل من «حزب الشعب الجمهوري» و «حزب السلام والديمقراطية» كما هي منذ تلك الانتخابات، تقلص الدعم الذي يحظى به «حزب العدالة والتنمية» من 50 إلى 43 في المائة، في حين زاد «حزب العمل القومي» من رصيده من 13 إلى 16 في المائة. وقد شعر بعض الناخبين على ما يبدو بخيبة أمل من سياسات «حزب العدالة والتنمية» وحوّلوا تأييدهم لصالح حزب يميني آخر هو «حزب العمل القومي». ويوحي ذلك بأن الانقسام بين اليسار واليمين في السياسة التركية لا يزال قائماً بصورة قوية، وأن «حزب الشعب الجمهوري»، ذو الميول اليسارية، لا يتمكن من تحقيق مكاسب كبيرة من خلال اعتماده على تأييد الناخبين المحبطين من «سياسات «حزب العدالة والتنمية».

استراتيجية الفوز التي اتبعها أردوغان

يمكن إرجاع معظم الشعبية التي يحظى بها «حزب العدالة والتنمية» إلى قدرة رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان على تحقيق نمو اقتصادي استثنائي منذ عام 2002. كما ساعدت قدرة تركيا على جذب المستثمرين الأجانب على زيادة معدل النمو ليصل إلى 4.4 في المائة في العام الماضي – متجاوزا المعدلات في أوروبا ومخالفاً للتوقعات بأن احتجاجات «منتزه جيزي» في الصيف الماضي ربما تؤثر على الجدارة الاستثمارية للبلاد. وفي مقابل هذا النمو المستمر، لا غرو أن أردوغان سوف يُكافأ في صناديق الاقتراع إذا رشح نفسه لمنصب الرئيس في أغسطس.

ومن المفارقة أن صورة أردوغان باعتباره «ضحية سلطوية» قد عززت من شعبيته بصورة أكثر بين العديد من الأتراك. وقد تمكن حتى الآن من إظهار نفسه كضحية سياسية وهو عازم على اتخاذ تدابير صارمة ضد الذين يقوضون سلطاته عن طريق «المؤامرات». وإذا جمعنا إلى ذلك قصة النجاح الاقتصادي التي لا ينكرها أحد، فإن رواية «أردوغان الضحية» المتزامنة معها فضلاً عن شيطنة المعارضة قد خلقت شخصية قوية قادرة على أن تؤمّن لها حظا وافرا في الانتخابات الرئاسية.

مسار أردوغان في المرحلة القادمة

إذا خاض أردوغان الانتخابات الرئاسية هذا الصيف، فربما يصبح أول رئيس في تركيا يُنتخب بشكل مباشر؛ فسابقا، تم اختيار جميع الرؤساء من قبل المجلس التشريعي. والآن هناك ثلاثة سُبل أمام أردوغان. الأول أن يصبح رئيسا للبلاد بينما يعمل على تحويل الحكومة التركية إلى نظام رئاسي. ويمنح النظام البرلماني الحالي صلاحيات محدودة فقط للرئيس. وفي الوقت الراهن، يبدو وكأن أن هذا المسار هو مهمة صعبة – أو ربما مشروع طويل الأجل – لأن أردوغان لا يملك الأصوات الكافية في الهيئة التشريعية التي تمكنه من الدخول في نظام رئاسي.

والخيار الثاني هو الإبقاء على الوضع الراهن، واستمرار أردوغان في منصبه كرئيس للوزراء، وترشيح عضو آخر من «حزب العدالة والتنمية» للرئاسة. ويستلزم ذلك مراجعة الميثاق الداخلي لـ «حزب العدالة والتنمية» الذي ينص على أنه يُحظر على المسؤولين المنتخبين في الحزب تقلد نفس المناصب التي شغلوها لأكثر من ثلاث فترات – وأردوغان هو بالفعل في فترة ولايته الثالثة كرئيس للوزراء قبل إجراء الانتخابات البرلمانية العام القادم. وإذا خاض الرئيس الحالي عبد الله غول الانتخابات مرة أخرى، فربما يكون سباق هذا الصيف أقل استقطابا نظرا لما يتمتع به من جاذبية تتجاوز خطوط الحزب. ولكن هذا الخيار هو الأقل جاذبية لأردوغان الذي يبدو حريصا على الجلوس على المقعد الذي شغله ذات مرة الأب المؤسس مصطفى كمال أتاتورك وأن يصل إليه من خلال تصويت شعبي.

والسيناريو الثالث والأكثر ترجيحاً هو ترشح أردوغان للرئاسة في ظل النظام القائم. وفي هذه الحالة سوف يشغل منصبه الحالي رئيس وزراء مؤقت، على غرار النموذج الروسي القائم بين فلاديمير بوتين وديمتري ميدفيديف.

ولكي يصبح أردوغان رئيساً عليه الفوز بما لا يقل عن 50 في المائة من الأصوات، ويستلزم بلوغ هذه النسبة المرتفعة دعما كبيرا من الأكراد. وقد ظل أردوغان مختلفا عن الآخرين في المنطقة لما يُعرف عنه من علاقاته الطيبة مع الأكراد. ورغم أن تاريخه السابق ربما لا يكفيه لكسب كامل الكتلة التصويتية الكردية، إلا أن لدى أردوغان ورقة رابحة: فمن ضمن جهود الإصلاح المستمرة في تركيا التي تهدف إلى إسناد المزيد من الصلاحيات الإدارية إلى الأقاليم، باستطاعة أردوغان عرض حكم ذاتي محدود للمناطق الكردية مقابل حصوله على أصواتهم في انتخابات أغسطس.

السياسة الخارجية التركية حتى انتخابات أغسطس

يبدو أن أردوغان عازماً على ألا يجعل شيئا يعيق طموحاته الرئاسية، ولذلك فمن المرجح أن تكون سياسة أنقرة الخارجية تابعة لأجندته السياسية في الأشهر المقبلة.

أما بخصوص العلاقات الثنائية مع إسرائيل، فلا تزال تركيا مهتمة بتطبيع هذه العلاقات، وخاصة في قضايا الطاقة. فالاحتياجات التركية لاستيراد الطاقة والاحتياجات الإسرائيلية لتصديرها يلزم إجماع كلتا الدولتين سوياً. يتعين على تركيا تنويع مصادرها من الطاقة إذا أرادت أن تقلل الاعتماد على روسيا وإيران، وبإمكان الغاز الطبيعي الذي تصدره إسرائيل أن يساعد على ذلك. وفي المقابل، بإمكان تركيا أن توفر لإسرائيل السوق العملي الأقرب الذي يعد مصدراً كبيرا للطلب على الطاقة. ووفقاً لذلك ستسير عملية التطبيع نحو الغاية المنشودة طالما لا تصبح القضية مسيّسة داخل تركيا.

أما بخصوص توحيد قبرص، فإن حاجة تركيا للغاز الطبيعي سوف تلطف أيضا من سياستها تجاه القبارصة اليونانيين، الذين اكتشفوا حقول غاز بحرية خاصة بهم بالقرب من سواحلهم ولكنهم بحاجة إلى العمل مع إسرائيل لتصديره، وهذا يجعل من توحيد الجزيرة احتمالا أقل من أن يكون بعيدا، على الرغم من أنه لا يزال بعيد الوقوع في المستقبل المنظور.

التوقعات المستقبلية

إن حقيقة أن أردوغان ليس دكتاتور ولكن زعيم حزب مُنتخب بطريقة ديمقراطية تثبت أن القيم الديمقراطية متأصلة في الثقافة السياسية التركية. إلا أن نجاحه السياسي يشير إلى استمرار النزعة السلطوية في البلاد، الأمر الذي يزيد من حدة الاستقطاب بين الأتراك. أما الحركة الليبرالية التي ظلت تتنامى منذ المسيرات التي انطلقت من «منتزه جيزي» فسوف تستمر في تحديها لأردوغان، حيث سيؤدي نهجه السلطوي إلى إثارة المزيد من ردود الفعل العنيفة من قبل المعارضين. إن إحباطهم الناجم عن الهزائم الإنتخابية المستمرة يمكن أن يؤدي أيضاً إلى قيام المزيد من الاضطرابات المدنية. وهذا بدوره يمكن أن يخدم خطاب أردوغان الذي يصور فيه نفسه ضحية، مما يعزز من شعبيته أو يحافظ عليها على أقل تقدير.

ومع ذلك، يتطلب من أردوغان تحقيق نمو اقتصادي مستمر لتأمين ما يكفي من الأصوات لتقلده الرئاسة. وللحفاظ على هذا النمو، تحتاج تركيا أن تبقى مفتوحة لرجال الأعمال، ويعني ذلك كونها دولة قانون، لا يتم فيها حظر وسائل التواصل الاجتماعي، وتكون محاكمها مستقلة، وتمتع وسائل الإعلام فيها بالحرية. إن مثل هذا الانفتاح سيساعد على تأمين المزيد من رؤوس الأموال من المستثمرين وسيحقق كذلك قيمة مضافة ومعرفة فنية متخصصة من الطبقات المبدعة، التي بدورها يمكن أن تحوّل تركيا من مجتمع متوسط الدخل إلى اقتصاد متقدم. ومن شأن ذلك أن لا يؤدي إلى مساعدة أردوغان فحسب، بل يجعل من تركيا أيضا قوة عظمى في المنطقة. وفي المقابل، إذا لا يتم ضمان الحريات المدنية، وإذا ما فقدت المحاكم والإعلام استقلالهما، وتم انتهاك سيادة القانون، فإن الاستراتيجية السياسية الخاصة بأردوغان سوف تهدد رؤيته لمستقبل تركيا.

عن «معهد واشنطن».. و سونر چاغاپتاي و جيمس جيفرين باحثان بالمعهد